مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى

الدكتور: قاسم الربداوي*

الملخص

تعدُّ مشكلة السكن العشوائي في المدن الكبرى العربية، إحدى المشكلات السكنية والسكانية التي تعاني منها تلك المدن، والتي أصبحت ترزح بحمل ثقيل من السكن العشوائي، الذي يحيط بأغلبها، على شكل أحياء ومناطق ذات بناء فوضوي تراكمي أحياناً، ومبعثر أحياناً أخرى، أدى هذا من ثمَّ إلى حدوث مشكلات عديدة سكنية وإسكانية وخدمية وبيئية واجتماعية واقتصادية.

ويتضمن هذا البحث دراسة اتسمت بطابع البحث الميداني لبعض المدن الكبرى العربية وهو يشمل المحاور الآتية:

أولا: منهجية البحث وهدفه ودراسة ظاهرة النمو السكني العشوائي ومراحلها التاريخية، وأسبابها من النمو الطبيعي للسكان إلى الهجرة الداخلية.

ثانياً: دراسة الواقع الراهن لمناطق السكن العشوائي، والمشكلات والأوضاع السكنية والديموغرافية، والاقتصادية والاجتماعية. وتناقص مساحة الأراضي الزراعية حول المدن وارتفاع الكثافة السكانية، ونشوء المشكلات الخدمية.

ثالثاً: المقترحات والحلول المستقبلية لمشكلة السكن العشوائي وتخطيطها. ثم قائمة بالمراجع.

* قسم الجغرافية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة دمشق

محتوى البحث

مقدمة:

أولاً: منهجية البحث وهدفه.

ثانياً: ظاهرة النمو السكاني العشوائي في المدن الكبرى العربية.

أ- مراحلها التاريخية.

ب- أسباب ظاهرة السكن العشوائي:

1- لنمو الطبيعي للسكان.

2- الهجرة الوافدة الداخلية.

ثالثاً: الواقع الراهن لمناطق السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى.

رابعاً: المشكلات والأوضاع السكنية، والديموغرافية، والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

1- في المجال السكني.

2- في المجال الديموغرافي.

3- الأوضاع الاقتصادية.

4- الأوضاع الاجتماعية.

5- تناقص مساحة الأراضي الزراعية حول المدن.

6- في مجال التلوث البيئي.

7- في مجال الكثافة السكانية.

8- نشوء مشكلات النقل والمواصلات وغيرها.

خامساً: المقترحات والحلول لمشكلة السكن العشوائي وتخطيطها.

سادساً: المراجع.

مقدمة:

تعاني المدن الكبرى العربية من ظاهرة السكن العشوائي التي تشكل خللاً في النسيج العمراني والحضري لتلك المدن، وذلك بسبب النمو الطبيعي للسكان ومعدلاته العالية، وبسبب الهجرة الداخلية الوافدة من الريف إليها، أو بسبب الهجرة الخارجية القادمة، مع أنَّ هذه المدن ليست بحاجة إلى هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين والوافدين إليها مما نجم عنه تضخم سكاني كبير واتساع في مساحة الأرض ذات البناء العشوائي حول تلك العواصم، ونشأت المدن الكبرى العربية وتسمى هذه الظاهرة بالسكن العشوائي في بعض البلدان، وأحياء العشش، أو أحياء الصفيح، أو مناطق المخالفات الجماعية السكنية. في بعض البلدان العربية الأخرى.

وبالمقابل نشأت تجمعات سكنية مخططة عمرانياً وفق أسس عمرانية حديثة، ويتضمن هذا البحث ظاهرة السكن العشوائي التي تعدُّ تلبية غير نظامية لحاجة أساسية وهي تأمين السكن على حساب الأرض الزراعية المحيطة بتلك المدن، إذْ أصبح يستغلها تجار العقارات ويقيم فيه بعض الأغنياء، وقد نجم عن ذلك العديد من المشكلات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، والبنية التحتية.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه الظاهرة العمرانية الفوضوية في المدن الكبرى العربية.

وقد اتسمت هذه الدراسة بنتائج البحث الميداني لدراسة خصائص الأوضاع السكانية والسكنية كنماذج لبعض مناطق تلك الأحياء في عدة عواصم والتي قمت بها، ونظراً إلى اتساع هذا الموضوع لذلك سأتحدث عن بعض نتائج تلك الدراسة.

ثم طرح الحلول والمقترحات لحل هذه المشكلة والمرتبطة أساساً بالنمو السكاني فدراسة كل منها مرتبطة بالأخرى، ولتكون نتائج هذه الدراسة والمقترحات أحد الحلول

لمعالجة هذه الظاهرة، يسهم فيها الجغرافيون، ولكن هذه الظاهرة عالمية، إذْ إنَّ أغلب بلدان العالم تتعرض لهذه الظاهرة.

أولاً: منهجية البحث وهدفه:

1- منهجية البحث:

اعتمدت في معالجة هذا البحث ودراسته على الدراسة الميدانية التطبيقية، لظاهرة النمو السكاني والسكني العشوائي، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية لعديد من الأحياء العشوائية في عدة مدن عربية.

وذلك بواسطة استمارة البحث الميداني، وتم الاطلاع على واقع هذه الظاهرة في مدن العواصم الأخرى مثل بيروت – والقاهرة وعمان والدار البيضاء وغيرها.

وتم الاطلاع على الواقع السكني، والسكاني، والاجتماعي، والاقتصادي، والديموغرافي والمعيشي للسكان، مع اعتماد مصادر أخرى للدراسة، وهي الاطلاع على الإحصائيات الصادرة عن تلك البلدان وجامعة الدول العبرية.

هدف البحث:

يتركز هدف هذا البحث في الاطلاع على واقع ظاهرة النمو السكني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن الكبرى العربية مثل دمشق – القاهرة، بيروت، عمان – الدار البيضاء – بغداد، طرابلس، تونس، الجزائر، صنعاء، الخرطوم، الرياض مقديشو، نواكشوط.

وذلك بهدف معالجة ظاهرة أحياء السكن العشوائي على اختلاف تسمياتها في معظم المدن الكبرى العربية، والتي شكلت ظاهرة غير نظامية بهدف إيجاد الحلول المناسبة لتلك الظاهرة، ولإظهار الدور الأساسي للجغرافي في معالجة هذه المشكلة العمرانية والسكانية التي تتعرض لها المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وحتى الريف في الوطن العربي.

ثانياً: ظاهرة النمو السكني العشوائي في المدن الكبرى العربية:

اتخذ النمو السكني في تلك المدن أشكالاً متعددة مثل: شكل نمو سكني منظم مخطط وفق أسس عمرانية حديثة، وتمثل ذلك بنشوء ضواحٍ ذات أبنية طابقية تطل على شوارع عريضة واسعة حديثة، كما هو الحال في ضواحي دمشق الحديثة أو كذلك في القاهرة وطرابلس والرياض ومدن العواصم الأخرى، وشكل آخر هو تضخم سكني عشوائي على حساب الأراضي المحيطة ولاسيَّما الزراعية منها، وهنا تكمن خطورة المشكلة كما هو الحال في معظم تلك العواصم. واتخذ هذا تسميات مختلفة – منها أحياء السكن العشوائي، في دمشق أو أحياء العشش في القاهرة، أو أحياء الصفيح في المغرب، تونس والجزائر وطرابلس، وعمان وأحياء البؤس في بيروت، وغيرها وكان ذلك استجابة غير نظامية للحاجة المتزايدة من المساكن والمأوى للسكان.

واتسعت مساحة تلك المدن بالاتجاهات كلّها وخارج حدودها الإدارية ونشأت ضواحٍ كبيرة من السكن العشوائي وتجمعات سكانية ضخمة منها وفيما يأتي دراسة تفصيلية تحليلية لهذه الظاهرة.

ا- مراحلها التاريخية:

مرت تلك الظاهرة بعدة مراحل تاريخية وهي:

1- المرحلة الأولى:

بدأت منذ أعوام 1930-1950 كما هو الحال في القاهرة وتميزت هذه المرحلة بنمو تلك الأحياء ولكن لم تكن على درجة كبيرة من التوسع والامتداد بسبب النمو السكاني غير المتسارع في البداية وظهرت الصناعة في مدن العواصم كما أن كثيراً منها كانت آنذاك تحت سيطرة الاستعمار.

2- المرحلة الثانية:

امتدت بين أعوام 1950-1960 وهي المرحلة التي جاءت بعد الاستقلال ونيل كثير من بلدان الوطن العربي استقلالها، ونشوء الصناعات حول المدن مثل دمشق – وبغداد والقاهرة. وقد تبيّن أن 15% من جملة عشش القاهرة نشأت في هذه المرحلة

وحول دمشق نشأت معامل النسيج والغزل والصناعات الغذائية والخفيفة، وكانت هذه سبباً في قدوم المهاجرين من أنحاء الريف السوري إلى العاصمة دمشق، وذلك بسبب الحاجة الماسة للعمل، وبسبب تدني الإنتاج الزراعي في تلك المرحلة وتذبذب هطول الأمطار، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بقية المدن الكبرى العربية التي نالت استقلالها آنذاك، كما أن ظهور الصناعة فيها استدعى الحاجة إلى مزيد من الأيدي العاملة، وفضلاً عن لجوء مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى البلدان العربية المجاورة بعد نكبة 1948 واحتلال الصهاينة لفلسطين ونشوء المخيمات، كما هو الحال في دمشق وبيروت وعمان والقاهرة.

3- المرحلة الثالثة:

المرحلة الواقعة بين 1960-1980، في هذه توالت موجات الهجرة القادمة من الريف في أنحاء الوطن العربي إلى العواصم للأسباب السابقة نفسها، ورخص ثمن الأراضي الزراعية حول المدن، وسهولة إشادة المسكن العشوائي من الحجر الإسمنتي أو الخيم، أو استخدام مواد البناء البسيطة في العمران من الخشب والألواح القصديرية أو الطين والقش.

وبسبب العدوان الصهيوني عام 1967 واحتلال الصهاينة للجولان العربي السوري، نزح أكثر من 200 ألف مواطن عربي سوري آنذاك من الجولان إلى العاصمة دمشق ودرعا.

4- المرحلة الرابعة:

وهي المرحلة بين 1980-2002، اتسمت هذه المرحلة بزيادة حجم المدن الكبرى العربية وازداد عدد سكانها بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني، وازدياد حركة الهجرة الداخلية إلى العديد من العواصم العربية. وبسبب الهجرة الخارجية الوافدة طلباً للعمل، كما هو الحال في مدن الخليج العربي وطرابلس.

وبسبب اكتشاف النفط واستثماره والتطور العمراني – ازداد حجم مدن الخليج وسكانها طلباً للعمل، ولكن نسبة النمو السكاني العشوائي تكاد تكون منخفضة، إذْ إنَّ

أغلب الضواحي منظمة عمرانياً ومخططة وتصل نسبة التحضر من 90-100% فيها مقارنة ببقية المدن.

ب- أسباب ظاهرة السكن العشوائي في المدن الكبرى العربية:

تعود ظاهرة السكن العشوائي إلى الأسباب الآتية:

أولاً الأسباب المباشرة تشمل:

- النمو الطبيعي للسكان: تتميز المدن الكبرى العربية ولاسيَّما أطرافها بارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان، بسبب ارتفاع معدلات الإنجاب والخصوبة عند المرأة، والعادات الاجتماعية، والرغبة في إنجاب البنين الذكور، وتعدد الزوجات، والزواج المبكر، وكثرة تناول البروتينات النباتية، التي تؤدي إلى زيادة الخصوبة الإنجابية ووصل المعدل الوسطي للنمو الطبيعي إلى 35 بالألف في أطراف مدن العواصم العربية، وبسبب انخفاض نسبة الوفيات الذي يعود إلى تحسن المستوى الصحي للسكان وازدياد المستشفيات والأطباء، فمثلاً كان عدد المستشفيات في سورية عام 1970-28 مستشفى [1] حكومياً تحتوي على 4257 سرير وبلغ عددها عام 1984 – 41 مستشفى فيها 8479 سرير، والمجهزة طبياً بأحدث التجهيزات والطبابة مجانية وتضاعف هذا العدد عام 2000، فأصبحت تحتوي على أرقى المستشفيات وأحدثها والمجهزة طبياً بأحدث التقنيات ومجانية الطبابة.

فضلاً عن عشرات المستشفيات الخاصة والحديثة في أنحاء القطر. وفي البلدان العربية الأخرى انخفضت نسبة الوفيات كذلك. وأدى هذا إلى زيادة معدل النمو الطبيعي للسكان ويبيّن ذلك الجدول رقم (1) والشكل رقم (1)، ويظهر فيهما ذلك المعدل بين 1974-1998، أدى كل ذلك إلى ازدياد عدد سكان العواصم العربية بشكل مضاعف خلال عقدين من الزمن ولاسيَّما بين أعوام 1976-1996، وأكثر من الضعف أحياناً، فعدد سكان القاهرة كان عام 1976-5.084 مليون نسمة، وأصبح عام

[1] د. قاسم الربداوي – دمشق – التحولات الاقتصادية والديموغرافية الاجتماعية.

1996 [1] –17 مليون نسمة، وهم المقيمون والمسجلون منذ النصف الثاني من القرن العشرين، بدأت ظاهرة التحضر تطغى في الوطن العربي، وتمثل ذلك بزيادة عدد سكان العواصم، فضلاً عن ظاهرة الطفح الريفي الناجمة عن الهجرة الوافدة في أنحاء الريف في الوطن العربي.

جدول رقم (1) تطور معدل النمو السكاني الطبيعي بين أعوام 1974-1998 لكل 1000 من السكان في البلدان العربية.

الدولة	معدل النمو السكانى عام 1974	معدل النمو السكانى عام 1998	ملاحظات
سورية	36	32	
الأردن	34	27	
الإمارات	30	13.15	بسب صدور قوانين تقيد الهجرة
مصر	25	21.40	
البحرين	34	18.63	بسب الحد من الهجرة الوافدة
تونس	30	12.30	بسبب خفض معدلات الإنجاب
الجزائر	35	16.88	بسبب خفض معدلات الإنجاب
جيبوتي	23	28.70	
السعودية	28	27.74	
السودان	27	27.30	
الصومال	33	29.20	
العراق	33	31.5	
سلطنة عمان	30	26.40	
فلسطين	29	37.91	
قطر	48	38	
القمر	35	36.60	
الكويت	98	16.9	بسب الحد من الهجرة الوافدة
لبنان	30	27	
ليبيا	37	32.9	
المملكة المغربية	30	16.60	بسب خفض معدلات الإنجاب
موريتانيا	32	29.5	
اليمن	27	31.60	
المجموع	35,7	32 ,17	

المصدر: عام 1998 – المجموعة الإحصائية لجامعة الدول العربية عام 1974 – إحصائيات جامعة الدول العربية

[1] جامعة الدول العربية – المجموعة الإحصائية – 2002.

الشكل رقم (1) تطور معدلات النمو الطبيعي للسكان في الوطن العربي بين أعوام 1974-1998

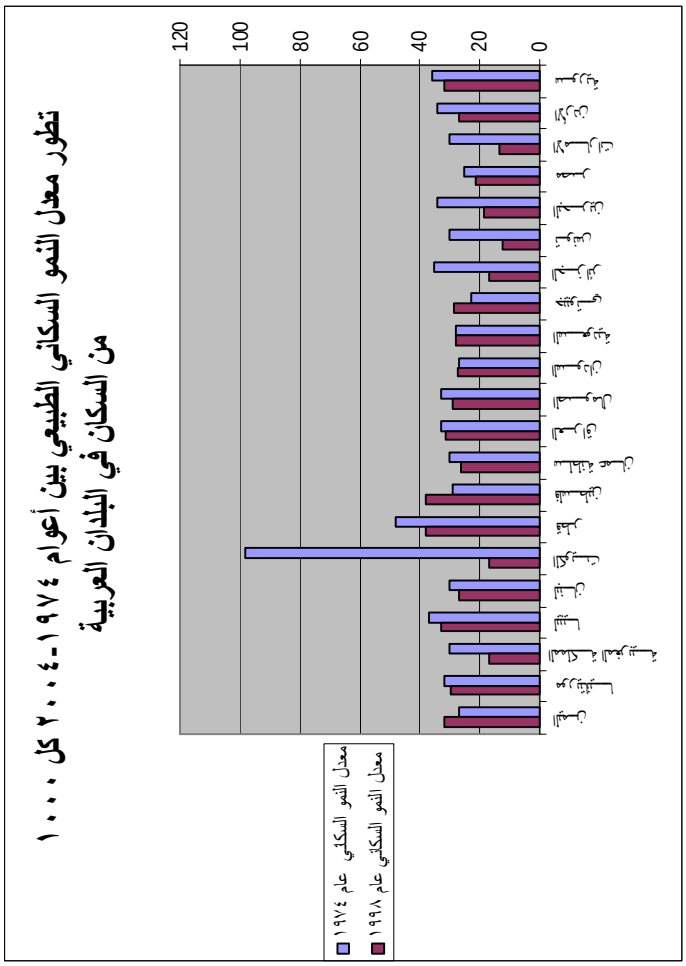

وكذلك الأمر في مدينة دمشق التي كان عدد سكانها عام 1994-1.542 مليون نسمة (المسجلون) فأصبح العدد عام 1996 – 4.5 مليون نسمة، وهم المقيمون والمسجلون. وعام2007 قدر عدد سكانها بـ 5.3 مليون نسمة، ونشأ تجمع سكاني ضخم هو دمشق الكبرى مع الضواحي الجنوبية والشرقية الملاصقة لها.

وكذلك الأمر في بغداد حيث كان عدد سكانها عام 1976-3.206 مليون نسمة فأصبح العدد عام 1996-5.16 مليون نسمة، ويقدر عدد السكان عام 2000 بـ 5.5 مليون نسمة، بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية.

كذلك الأمر في العواصم العربية الأخرى ويوضح ذلك الجدول رقم(2) والشكل رقم (2) ويبدو من خلاله أن مدينة القاهرة تأتي في مقدمة المدن الكبرى العربية من حيث الحجم بسبب كونها المدينة الأولى في جمهورية مصر العربية، ومصر هي أكبر الأقطار العربية سكاناً فحجم الدولة يؤثر في عدد سكان العاصمة لأنَّ القاهرة هي المركز الإداري الأول في مصر تليها بغداد ثم دمشق، أمَّا مدينة بيروت فتحوي على نحو 50% من سكان لبنان كونها المركز الإداري والسياسي والاقتصادي والعلمي والخدمي الأول في لبنان.

فحجم العاصمة يتناسب طرداً مع حجم الدولة، ولكنها تتفوق على غيرها من المدن، وغالباً ما تكون المهيمنة في الدولة.

ومن هنا فإن المدن الكبرى في الوطن العربي هي في حالة تزايد مستمر، وتضخم كبير في أعداد السكان وفي مساحاتها، فالتضخم في أعداد السكان يقابله زيادة في مساحتها وغالباً ما يتوسع باتجاه الأراضي السهلية حيث يصعب التوسع في مناطق الجبال المعقدة تضاريسياً.

ويقدر عدد سكان المدن الكبرى العربية بأكثر من 71.3 مليون نسمة عام 2005[1] ويوضح ذلك الجدول رقم (2) والشكل رقم (2)، وتشكل هذه نسبة كبيرة من عدد السكان والتي تقدر بـ 300 مليون نسمة، وتساوي نسبة سكان العواصم 25% من سكان الوطن العربي وهذه النسبة كبيرة وتزداد نسبة التحضر في الوطن العربي بشكل

[1] د. قاسم الربداوي – تقدير عدد سكان المدن الكبرى العربية اعتماداً على معدلات النمو الطبيعي للسكان والهجرة القادمة.

متزايد، وبدأت تنمو المدن المتوسطة والصغيرة نمواً كبيراً وهذا سيخفف الضغط عن مدن العواصم.

جدول رقم (2)

عدد سكان المدن الكبرى في الوطن العربي (بالمليون) بالنسبة إلى مجموع السكان بين أعوام 1976-1996م

الدولة	المدينة الكبرى	عدد سكان المدينة الكبرى 1976	نسبة سكانها بالنسبة لمجموع السكان	
			1996	1996
مصر	القاهرة الكبرى	5.084	17	%20
المغرب	الدار البيضاء	1.753	3.083	%11
الجزائر	الجزائر	1.523	2.507	%9
السودان	الخرطوم	800	1.162	%6
العراق	بغداد	3.206	5.216	%26
السعودية	الرياض	669	1.051	%18
سورية	دمشق	1.542	4	%25
اليمن	صنعاء	139	788	%6
تونس	تونس	900	1.567	%16
لبنان	بيروت	1.2	1.950	%48
الأردن	عمان	691	1.160	%23
ليبيا	طرابلس	552	821	%34
الكويت	الكويت	570	988	%18
الإمارات	أبو ظبي	141	324	%25
البحرين	المنامة	11	230	%43
قطر	الدوحة	145	312	%82
سلطنة عمان	مسقط	700 ألف نسمة		
المجموع		17,102	40 ,128	%25,6

عدد السكان بالملايين:

1- المصدر: المجموعة الإحصائية – إحصائية الجامعة العربية.

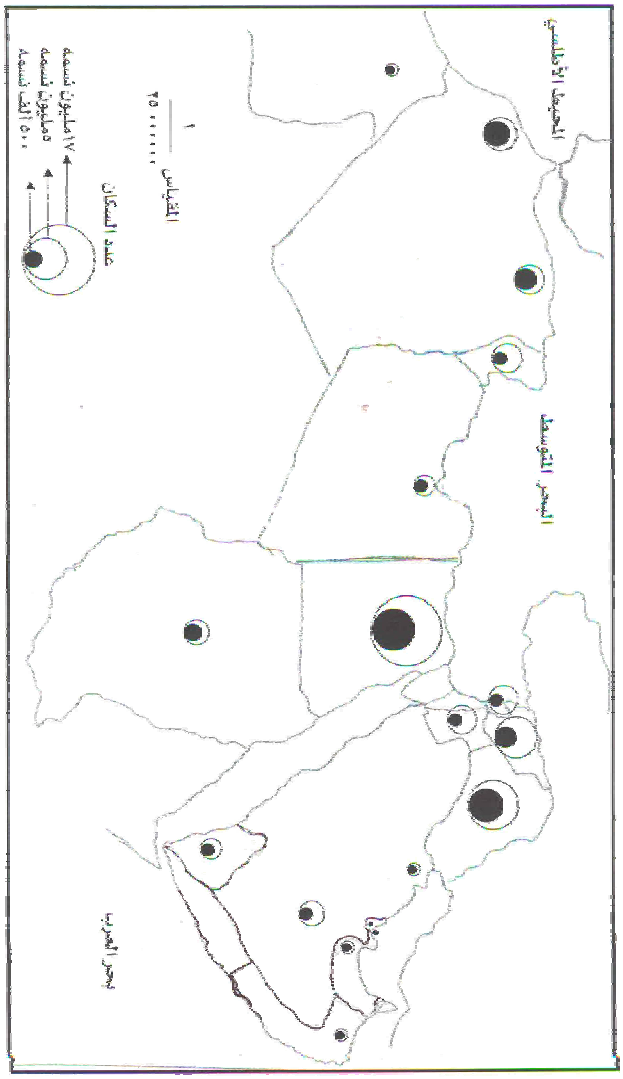

الشكل رقم (٢) تطور عدد سكان المدن الكبرى العربية بين أعوام ١٩٧٩ - ٢٠٠٢م

ويتضح من الجدول رقم /2/ أن مدينة القاهرة استحوذت على القسم الأكبر من عدد السكان بين المدن العربية، وذلك كونها عاصمة أكبر دولة عربية سكاناً، وبسبب الهجرة الوافدة إليها من أنحاء مصر كلّها، والإقامة في أحياء السكن العشوائي (أحياء العشش) وكونها عاصمة، وبسبب توافر الأرض التي تساعد على الامتداد العمراني وخاصة على ضفاف النيل.

إذ كانت تساوي 21% من سكان مصر عام 1996. أمَّا الآن فقد ازدادت هذه النسبة وكذلك الأمر بالنسبة إلى بقية العواصم، فمثلاً دمشق تساوي 25% من سكان سورية، والدار البيضاء 11%، وبغداد 26% من سكان العراق، وتونس 16%، وبيروت تساوي أكبر نسبة وهي 48%، وذلك بسبب زيادة نسبة الهجرة إلى بيروت منذ عام 1976. وبسبب وجود العديد من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في أحياء الضاحية الجنوبية (مخيم صبرا وشاتيلا) ووجود مئات الآلاف من الذين نزحوا من جنوب لبنان إلى بيروت بسبب العدوان الصهيوني، ومحاولة الصهاينة إفراغ الجنوب من سكانه. ولكن بعد تحرير الجنوب اللبناني من الصهاينة عاد أغلب سكان تلك القرى والمدن الجنوبية إلى قراهم ومدنهم.

وترتفع نسبة سكان العواصم بالنسبة إلى سكان الدولة بسبب الهجرة الداخلية إليها، وتوافر فرص العمل للقادمين الجدد.

وقد تطور عدد سكان الوطن العربي بين أعوام 1990 حتى عام 2002، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في النمو الطبيعي للسكان والهجرة الوافدة إليها وخاصة إلى بلدان الخليج، وذلك طلباً للعمل.

ولكن السبب الرئيسي هو ارتفاع الخصوبة السكانية والإنجاب لأسباب اجتماعية ذكرناها سابقاً والجدول رقم (3) والشكل رقم (3) يوضحان ذلك، ويتضح منه أن مصر تحتل المرتبة الأولى بعدد السكان، بسبب ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان

وخاصة في الأرياف، وكذلك الأمر في بلدان المغرب وسورية والسودان والجزائر والعراق ومعظم أنحاء الوطن العربي، وبسبب عدم وجود ضوابط تنظم ذلك.

كما أن هناك بعض البلدان ليست لديها أية مشكلة في النمو الطبيعي للسكان وتحتاج إلى مزيد من النمو السكاني. كما هو الحال في بلدان الخليج.

جدول رقم (3) تطور عدد سكان الوطن العربي بين أعوام 1990-2005 / مليون نسمة

الدولة	عدد السكان عام 1999 / مليون نسمة	عدد السكان عام 2002 / مليون نسمة	مقدار الزيادة	النسبة المئوية%
مصر	62.0	72	10	13 ,8
المغرب	28.447	30	1 ,553	5 ,17
السعودية	21.334	25	3 ,666	14 ,6
سورية	16.111	18.5	2 ,389	1 ,29
السودان	30.248	33	2 ,752	8 ,23
فلسطين	3.057	5.5	2 ,443	44 ,4
الجزائر	31.446	36	4 ,554	112 ,65
العراق	23.282	26	2 ,718	10 ,45
تونس	9.443	13	3 ,557	27 ,3
لبنان	4.183	5.5	1 ,317	23 ,94
ليبيا	4.958	5.5	0 ,542	9 ,85
الإمارات	2.938	3.5	0 ,562	16
البحرين	666	800 ألف	0 ,134	16 ,75
جيبوتي	621	1	379	37 ,9
الصومال	9.257	12.5	3 ,243	25 ,9
قطر	556	700 ألف نسمة	0 ,144	20 ,57
جزر القمر	753	1.3	0 ,547	42
الكويت	2.107	2.8	0 ,693	24 ,75
اليمن	17.677	21	3 ,23	15 ,82
الأردن	4.9	5	0 ,1	2
موريتانيا	2.527	3.5	0 ,973	27 ,8
سلطنة عمان	2.325	2.5	0 ,175	7
المجموع	278 ,836	324 ,6	45 ,764	14 ,9%

1- المصدر: إحصائيات عام 1990 المجموعة الإحصائية لجامعة الدول العربية.

2- سكان عام 2002 تقدير الباحث د. قاسم الربداوي اعتماداً على معدل النمو الطبيعي للسكان في بلدان الوطن العربي.

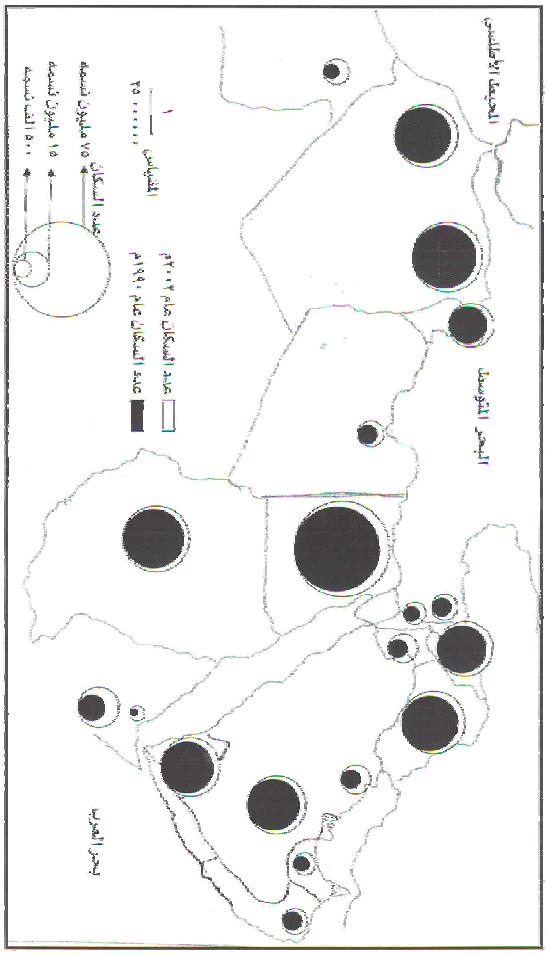
تطور عدد سكان الوطن العربي بين أعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٢م
المحيط الأطلسي
البحر المتوسط
بحر العرب
عدد السكان عام ٢٠٠٢م
عدد السكان عام ١٩٩٠م
المقياس ١ / ٣٥٠٠٠٠٠
عدد السكان ٧٥ مليون نسمة
١٥ مليون نسمة
١٥٠٠ ألف نسمة

2- الهجرة الداخلية:

ازدادت حركة الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى في الوطن العربي وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين وتحديداً بين أعوام 1960-1996، إذْ قُدِّرَ عدد المهاجرين الذين يقيمون في الأحياء الشعبية بدمشق الكبرى 3.2 مليون نسمة. وكذلك الأمر في القاهرة وبيروت والدار البيضاء وغيرها، وتعود الهجرة الداخلية للأسباب الآتية:

1- التطور الصناعي في المدن:

أشيدت المعامل والمصانع والمشاغل للقطاع العام والخاص والمشترك في المدن، وأدى هذا الأمر إلى طلب مزيد من الأيدي العاملة الصناعية، لهذا السبب توجهت نسبة كبيرة إلى من القوى العاملة إلى المدن الكبرى لترفد المصانع والمعامل خاصة في العواصم.

ويدل ذلك على زيادة العاملين في مجالات القطاع الصناعي والتعدين والنفط والبناء والتجارة وفي الفروع الاقتصادية كلّها، كما هو الحال في مدن دمشق والقاهرة والخرطوم وتونس والجزائر. والمهاجرون من نوعيات متعددة فمنهم الحرفي والعامل العادي والمهندس والطبيب والموظف الإداري.

ففي محيط دمشق الكبرى ما يزيد على 1000 [1] منشأة صناعية بين معمل وشركة ومصنع ومؤسسات صناعية مختلفة تابعة للقطاع العام (الخاص والمشترك).

2- أسباب ريفية:

تعدُّ الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن السبب الرئيسي في زيادة عدد سكان المدن، ولاسيَّما المدن الكبرى، وجاء ذلك بسبب سوء المواسم الزراعية، وانحباس المطر وبسبب فقر التربة الزراعية وتوالي سنوات القحط في العديد من البلدان العربية.

---

[1] د. قاسم الربداوي – نتائج الدراسة الميدانية عام 2002.

3- أسباب تاريخية:

إن عراقة المدن العربية وقدمها يعدُّ سبباً من أسباب زيادة سكانها، كما هو الحال في مدن دمشق وبيروت والقاهرة والرياض، وهي مراكز جذب محلي وخارجي قديم.

4- المؤسسات التعليمية:

يعدُّ وجود مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) في المدن الكبرى العربية سبباً في جذب السكان إليها، وينطبق هذا الأمر على مدن دمشق وبيروت والقاهرة، ففي دمشق جامعة دمشق ومعاهدها العليا ومؤسساتها التعليمية تعدُّ سببا مهماً في جذب السكان وفي القاهرة توجد جامعتها وغيرها من المؤسسات التعليمية العليا، ووجود سبع جامعات في بيروت لها دور كبير في جذب السكان وكذلك في الإسكندرية، والرياض وجدة وصنعاء وبغداد والخرطوم وطرابلس وتونس والجزائر والدار البيضاء بسبب وجود جامعات ضخمة في تلك البلدان.

5- المؤسسات الثقافية:

تعدُّ الثقافة هي أحد مقاييس التحضر في الوطن العربي، وإن وجود المسارح والسينما والمراكز الثقافية، وانتشار وسائل الإعلام، كل ذلك يعدُّ دليلاً على التطور والنمو الحضري، وكذلك يعدُّ بهاء المدينة ورونقها تعدُّ عوامل جذب وضياء للقادمين الجدد.

6- المؤسسات التجارية والصناعية:

إن وجود هذه المؤسسات في المدن الكبرى يشكل عامل جذب للعديد من السكان الذين يرغبون الإقامة فيها حيث يلجؤون لتوظيف رؤوس أموالهم فيها، مما يؤدي إلى جذب مئات الآلاف من السكان إلى تلك المدن بسبب العمل اليومي أو للتسوق.

7- رخص ثمن الأراضي حول المدن الكبرى سابقاً.

إن عدم وجود قوانين تحدُّ من الهجرة إلى المدن الكبرى والمتوسطة في أنحاء الوطن العربي، وبقية المدن العربية تشجع على مزيد من الهجرة إلى المدن، وإشادة المساكن في أطراف المدن بشكل مخالف، وكلّ ذلك أدى إلى تضخم سريع للمدن، ولاسيَّما العواصم مثل القاهرة وبيروت ودمشق والدار البيضاء والرباط وتونس والخرطوم، ونشأت أحياء شعبية حول تلك العواصم، وأحياء الصفيح، ولذلك انتشرت المخالفات العمرانية الجماعية.

8- أسباب اقتصادية عامة:

للعامل الاقتصادي أثر كبير في نمو المدن الكبرى لأن تطور الصناعة والقطاعات الخدمية ساعد كثيراً في زيادة عدد سكان المدن، ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن الهجرة من الريف إلى المدن ظاهرة اقتصادية مفيدة حيث يُسْحَبُ الفائض من القوى العاملة في الريف لتعمل في المدينة.

9- التطور التقني واختراع الآلة الزراعية:

إن استخدام الآلات الزراعية سبب بطالة للأيدي العاملة، حيث تقوم الآلة بعمل يفوق جهد آلاف العمال في أرياف الوطن العربي، مما أدى إلى هجرة هؤلاء العمال للعمل في المدن العربية المختلفة.

10- تركز المؤسسات الإدارية في المدن العربية:

ولاسيَّما العواصم جعلها تستقطب مئات الألوف من السكان مثل العواصم العربية والمدن الكبرى (دمشق – بيروت – الخرطوم – الدار البيضاء – تونس – الرباط – طرابلس – الجزائر).

11- اكتشاف النفط في الخليج العربي:

أدى اكتشاف النفط واستثماره إلى نشوء مدن عديدة مثل: أبو ظبي – دبي – الشارقة –رأس الخيمة – عجمان – أم القيوين – الفجيرة – وغيرها من مدن النفط.

13- أسباب أخرى متعددة:

ومن الأسباب الأخرى في زيادة نسبة النمو السكني العشوائي في العواصم العربية ما يأتي:

1- عدم وجود قوانين تحدُّ من الهجرة الداخلية إلى المدن ولاسيَّما الهجرة الريفية، مما نجم عنه طفح ريفي في أطراف المدن الكبرى وكثافة سكانية عالية.

2- رخص ثمن الأراضي الزراعية حول مدن العواصم مقارنة بثمنها داخل المدن، مما سهل خلال مرحلة زمنية سابقة شراء مساحة ما يكفي لبناء بيت في تلك المناطق بشكل سريع وبتكاليف قليلة.

3- وجود فائض من القوى العاملة في الريف، والحاجة إلى العمل وانتشار البطالة وسوء المواسم الزراعية في سنوات عديدة.

4- وجود أقارب سابقين للمهاجرين الجدد الذين يقدمون لهم المساعدة في تأمين مسكن: سواء أكان إيجاراً أم ملكاً.

5- عدم وجود مخططات تنظيمية تسدُّ الحاجة المتزايدة للتوسع السكني في أطراف المدن الكبرى.

6- عدم وجود قوانين فعالة تحد من ظاهرة السكن العشوائي من الامتداد ولاسيَّما أن السكن العشوائي هو تلبية عفوية لحاجة أساسية وهي السكن. ولكن صدر في سورية القانون رقم 1 الذي يعالج هذه المشكلة السكنية.

7- سهولة إشادة المسكن العشوائي وسرعته بمواد أولية بسيطة من الخشب أو الطوب أو التنك أو القصدير أو الحجر الرملي أو الخيم أحياناً.

8- تأوي إلى هذه الأحياء فئات فقيرة ذات دخل محدود، لذلك تجد في ضواحي العواصم مكاناً مناسباً لإقامتها.

ثانياً الأسباب غير المباشرة:

تعدُّ الأسباب غير المباشرة لتفاقم ظاهرة السكن العشوائي في المدن العربيـــة الكبـــرى على درجة كبيرة من الأهمية، وهذه الأسباب هي:

1- الواقع الجغرافي الطبيعي الحرج الذي يعيشه الـــوطن العربـــي، حيـــث يـــسيطر الجفاف على ربوعه، وتشير الدراسات إلى أنّ نحو 80% من مساحته هي أراضٍ قاحلة وصحراوية، وهو يمتد على 68, 8 درجة طول من الشرق إلـــى الغـــرب وبين درجتي عرض 18-30 شمالاً، وأدى هذا بدوره إلـــى انخفـــاض كميـــات الأمطار الهطالة وتعاقب سنوات القحط والجفاف في الأرياف؛ ومما يعمِّق ذلـــك حالة الجفاف إزالة الغطاء النباتي والشجري حول كثير مـــن العواصـــم والمـــدن العربية، وتراجع الأراضي الزراعية مقابل الزحف العمراني باتجاههـــا، وزيـــادة مساحات السكن العشوائي حولها.

2- تعدد الأقاليم الطبيعية وتنوعها في الوطن العربـــي، فهنالـــك الإقلـــيم الـــساحلي المتوسطي الضيق، ويتميز بوجود تجمعات سكانية ساحلية يسيطر عليها الطـــابع السياحي غالباً، وخلفه يوجد إقليم متوسطي سهبي انتقالي تـــزداد فيـــه المراكـــز العمرانية على اختلاف أحجامها ولاسيَّما مدن العواصم والقرى والبلدات، ثم يأتي الإقليم الصحراوي الجاف والواسع.

3- قلة مساحة الأراضي الزراعية التي تصل إلى 100 مليون هكتار، ويمكن زيادتها من خلال عمليات استصلاح الأراضي وبناء مزيد من السدود، وبالمقارنة بحالـــة التزايد السكاني السريع فإنه من الصعوبة إيجاد الغذاء الـــلازم لهـــؤلاء الـــسكان بسبب عدم وجود التوازن بين النمو السكاني السريع ومساحة الأراضي الزراعية، كما هو الحال في مصر وليبيا والأردن؛ علماً بأن عدد سكان الوطن العربي يقدر الآن نحو 317 مليون نسمة.

4- رداءة خصوبة تربّ الوطن العربي بسبب مشكلة الجفاف التي تسيطر على معظم أجزائه باستثناء التربّ الخصبة الفيضية الرسوبية على ضفاف الأنهار مثل تربة وادي النيل وبلاد الرافدين، والتربّ السوداء والطينية والحمراء (اللاتريت)، في حين تزداد نسبة الترب الصحراوية ومساحتها التي تصل سماكتها 8, 3 م[1].
وتعاني تلك الترب من نقص الخصوبة بسبب تعرض النسبة الكبرى منها إلى التملح والانجراف والتلوث. وهذه مشكلة كبيرة تسبب ترك الفلاحين لأراضيهم والهجرة إلى المدن ولاسيَّما العواصم، والإقامة في مناطق السكن العشوائي.

5- يتميز الاقتصاد العربي بأنه اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى وإمكانية استيعابه بشرياً محدودة، وتزاد نسبة العاملين في هذا القطاع إذ تصل في بعض البلدان من 50-60%، في حين تنخفض في بعضها إلى 3% كما هو الحال في الكويت بسبب الجفاف وندرة الأراضي الزراعية، وترتفع إلى 80% في الصومال بسبب ملاءمة المناخ والتربة الزراعية، ولكن تتعرض المواسم الزراعية للتقلب وانحباس المطر، ومن ثمَّ يؤدي هذا إلى الهجرة من الريف إلى المدن.

6- ضعف القطاع الصناعي ومن ثمَّ انخفاض استيعابه لمزيد من القوى العاملة، ويسيطر على أغلبه الصناعات التحويلية والاستهلاكية والبتر وكيميائية وصناعة تكرير النفط التي تستوعب نسبة محدودة من القوى العاملة، وعدم وجود توزع جغرافي مناسب للصناعات بين المدن والريف، فتركز الصناعة حول المدن ولاسيَّما العواصم يعدُّ عاملَ جذبٍ كبيراً للقوى العاملة، وهذا يقود بدوره إلى ازدياد الكثافة السكانية في المدن. وتصبح الحاجة ضرورة وملحة لتأمين سكن للعامل القادمين من الريف وفي الأحياء الشعبية، ولهذا يكون الحل فردياً وخاطئاً في بناء مساكن عشوائية حول المدن بسبب رخص سعر الأراضي، وتوافر مساحات خالية منها.

7- يعتمد الاقتصاد العربي في أغلبه على تصدير النفط والغاز والمعادن؛ مما يجعله يعاني من القصور في تأدية الخدمات للسكان، علماً بأن التوزع الجغرافي للثروة المعدنية والنفطية متباين بين البلدان العربية، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض

[1] د. عماد الدين موصلي. كتاب جغرافية الترب- ص10- نشر جامعة دمشق

مستوى المعيشة والدخل في أغلب البلدان العربية باستثناء الدول النفطية في الخليج والسعودية وليبيا.

8- تعدُّ مشكلة التضخم السكاني والزيادة الكبيرة في أعدادهم سبباً مهماً ورئيسياً في تفاقم مشكلة السكن العشوائي، ويظهر ذلك من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بتطور عدد سكان الوطن العربي في هذا البحث، وبالتحديد في الجدول رقم (3).

9- يغلب على الوطن العربي المناخ الجاف إذْ ترتفع الحرارة في أغلبه، ولاسيَّما صيفاً، فهو حار وجاف، كما أنه يتأثر بعدة نظم للضغط الجوي، أمَّا عن الأمطار فهي شتوية شمالاً وموسمية جنوباً، كما تهب رياح محلية جافة تحمل معها الأتربة والغبار، ولها تسميات متعددة مثل الخماسين في مصر والقبلي في ليبيا والهبوب في السودان. كما يوجد في الوطن العربي عدة أقاليم مناخية مثل إقليم البحر المتوسط الذي تصل حرارته شتاءً بين 16-20 ْ، وصيفاً 28- 35°، والأمطار حتى 800 مليمتر وهناك إقليم صحراوي جاف يمتد من شبه الجزيرة العربية شرقاً إلى الصحراء الكبرى غرباً أي بين بحر العرب والمحيط الأطلسي، وفي الجنوب يوجد الإقليم السوداني الماطر صيفاً، كما تجتاز الوطن العربي عدة أنهار عابرة مثل نهر النيل ودجلة والفرات، فضلاً عن الأنهار الساحلية والداخلية. وقد أثر ذلك بشكل عام والجفاف والزحف الصحراوي باتجاه الأراضي الزراعية بشكل خاص الاستقرار في الريف، وكان سبباً في الهجرة الريفية إلى المدن مما أدى إلى زيادة السكن العشوائي فيها.

ثالثاً: الواقع الراهن للسكن العشوائي في المدن الكبرى العربية:

تميز الواقع الراهن لمناطق السكن العشوائي الذي شمل معظم المدن الكبرى في الوطن العربي بمجموعة من الخصائص، ويمكن تصنيف تلك المدن في مجموعتين رئيسيتين:

1- مجموعة ذات نمو سكني عشوائي كبير وواسع في المساحة وعدد السكان، وتمثل ذلك بالزحف العمراني باتجاه الأراضي الزراعية المروية حول المدن، أو الأراضي الزراعية البعلية غير المروية، وأحياناً أراضٍ جرداء، وهذه المدن هي القاهرة، دمشق، عمان، الخرطوم بيروت، طرابلس، تونس، الجزائر، الدار

البيضاء، نواكشط، وصنعاء، وبغداد، حيث توسعت هذه المدن توسعاً كبيراً عشوائياً، وتبلغ نسبة السكان الذين يقطنون في مناطق السكن العشوائي بين 40-60% من مجموع سكان تلك العواصم، وشكل ذلك مدناً كبرى، حيث التصقت حدود المدينة الإدارية بتلك المناطق العشوائية.

2- مجموعة مدن ينخفض فيها عدد السكان الذين يقطنون في مناطق السكن العشوائي وترتفع فيها نسبة التحضر، بسبب نشوء تلك المدن بعد اكتشاف النفط واستثماره، وتتميز بتخطيطها عمرانياً، وهي مدن الرياض، أبو ظبي، مسقط، الكويت، الدوحة، البحرين، وتصل النسبة فيها أحياناً بين 25-35% (مناطق مخالفات سكنية). ويبيّن ذلك الجدول (4) مع الشكل رقم (4).

جدول رقم (4):

نسبة سكان مناطق السكن العشوائي إلى مجموع السكان في العواصم العربية

الدولة	المدينة الكبرى	عدد السكان عام 2002 تقديراً	نسبة سكان مناطق السكن العشوائي عام 2002	نسبة سكان المناطق المخططة عمرانياً
مصر	القاهرة الكبرى	17	%30	%70
السعودية	الرياض	4	%20	%80
المغرب	الرباط	3.5	%30	%70
الجزائر	الجزائر	4	%35	%65
السودان	الخرطوم	4	%30	%70
سورية	دمشق الكبرى	5.5	%40	%60
العراق	بغداد	5	%25	%75
اليمن	صنعاء	4	%35	%65
تونس	تونس	2	%35	%65
لبنان	بيوت الكبرى	3.5	%30	%70
الأردن	عمان الكبرى	2.5	%30	%70
ليبيا	طرابلس	2.5	%25	%75
الكويت	الكويت	1.5	%20	%80
الإمارات	أبو ظبي	1	%15	%85
البحرين	المنامة	500 ألف نسمة	%10	%90
قطر	الدوحة	400 ألف نسمة	%10	%90
سلطنة عمان	مسقط	900 ألف نسمة	%15	%85
موريتانيا	نواكشوط	1.5	%35	%65
المجموع		65.300	%26,1	%73 ,8

المصدر: تقدير الباحث اعتماداً على الدراسات الميدانية. وعلى حساب معدل النمو الطبيعي للسكان لكل دولة من عام 2002.

- جرى تقدير نسبة سكان مناطق السكن العشوائي من قبل الباحث اعتماداً على مقدار التوسع الأفقـــي للمناطق السكنية فى العواصم العربية وعلى الدراسات الميدانية.

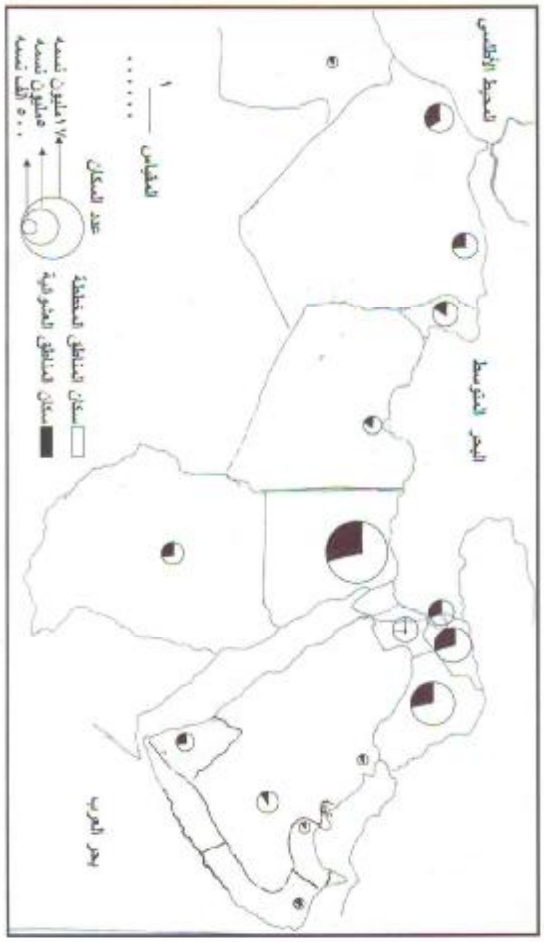

شكل رقم (٤) نسبة سكان مناطق العشوائي في المدن الكبرى العربية إلى مجموع السكان عام ٢٠٠٢م

رابعاً: المشكلات والأوضاع السكنية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لمناطق السكن العشوائي

1- الوضع السكني: يتميز الوضع السكني بما يأتي:

1- حالة الأشغال: تبيّن من خلال الدراسة الميدانية أن 60% من مجموع مساكن مناطق السكن العشوائي هي ملك للسكان الذين يقطنون فيها، بسبب سهولة إشادة المسكن العشوائي، وانخفاض تكاليفه، وإقامتهم بشكل دائم، وهناك 30% إيجاراً، وأغلب سكانها يعملون بشكل موسمي أو طلاباً، وإن 10% يسكنون فيها مجاناً. ويبيّن ذلك الجدول رقم (5) والشكل رقم (5).

الجدول رقم (5)

التوزيع النسبي لحالة إشغال المساكن في مناطق السكن العشوائي في المدن الكبرى العربية

حالة الإشغال	النسبة المئوية
ملك	%60
إيجار	%30
مجاناً	%10
المجموع	%100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية لباحث عام 2003م

شكل رقم (٥) التوزيع النسبي لحالة إشغال المساكن في مناطق السكن العشوائي في المدن الكبرى العربية

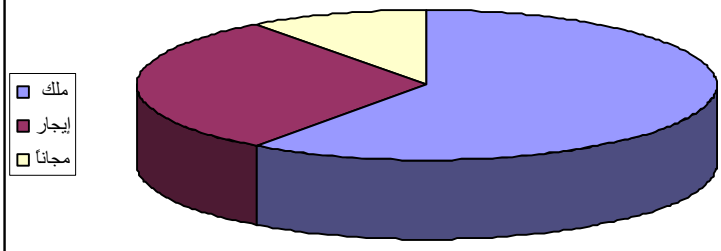

3- مادة البناء: تميزت مواد البناء المستخدمة في بناء بيوت السكن العشوائي بأنها خفيفة ولا تعمر طويلاً وسريعة البناء وتكاليفها المالية قليلة وهذه أسباب استخدامها، وتبيّن أن 37% منها من حجر إسمنتي (الطوب) وسقف إسمنتي، و25% من حجر إسمنتي مع سقف من ألواح قصديرية، وهناك 13% من ألواح قصديرية مع خيم، ويبيّن ذلك الجدول رقم (6) والشكل رقم (6).

جدول رقم (6)

مواد البناء المستخدمة في بناء بيوت مناطق السكن العشوائي في دمشق الكبرى.

مادة البناء	النسبة %
حجر إسمنتي مع سقف إسمنت مسلح.	37 %
حجر إسمنتي مع سقف خشب.	25 %
حجر إسمنتي مع ألواح قصديرية.	25 %
ألواح قصديرية مع خيم.	13 %
المجموع	%100

المصدر: الدراسة الميدانية عام 2003.

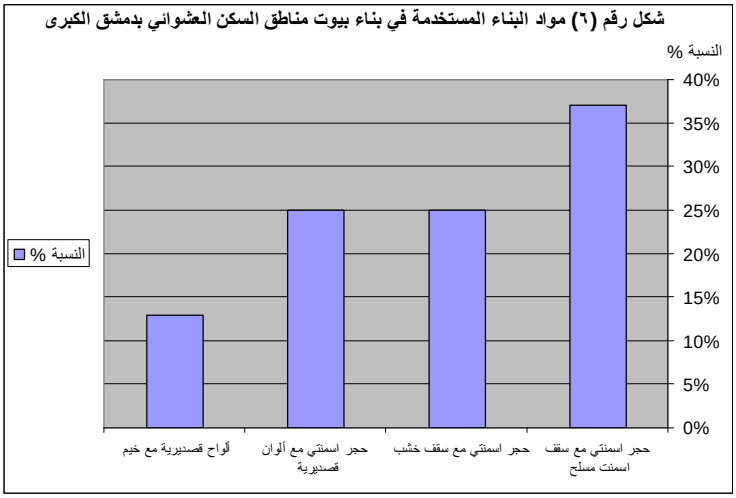

2- الوضع الديموغرافي:

التركيب العمري النوعي: يتميز التركيب العمري في مناطق السكن العشوائي بارتفاع نسبة صغار السن، من الفئات العمرية، 0 – 4 – 5 -19 حتى 15 – 19 تزيد على غيرها من الفئات العمرية الأخرى بسبب ارتفاع نسبة الولادات وازدياد معدلات الخصوبة. ويتميز بازدياد فئات الأعمار الشابة وارتفاع نسبة الذكور بسبب ازدياد ارتفاع نسبة أعداد الهجرة الوافدة من الذكور طلباً للعمل.

أمَّا عن حجم الأسرة فيصل وسطياً من 6-8 نسمة، وتصل أحياناً إلى 15 نسمة للأسرة الواحدة، وترتفع نسبة الإعالة للأسباب السابقة ذكرها. ومن الخصائص الديموغرافية المهمة في تلك المناطق ارتفاع معدلات النمو السكاني الطبيعي إذْ تصل وسطياً إلى نحو 36 بالألف لأسباب ذكرت سابقاً.

3- حالة المسكن وعدد الغرف: تتصف المساكن العشوائية بأن 27% من مجموع المساكن بحالة جيدة، في حين 50% بحالة غير جيدة، و23% منها متضررة بسبب القدم؛ وذلك بسبب أنها لم تُبْنَ وفق أسس عمرانية معروفة، وبعضها معرض للانهيار. وعن عدد الغرف أظهرت الدراسة الميدانية أنَّ 45% منها مؤلفة من غرفة واحدة، و22% منها مساحة كل مسكن فيها بين 50-100م2. ويبيّن ذلك الجدول رقم (7) والشكل رقم (7):

الجدول رقم (7)

التوزيع النسبي لحالة المساكن في مناطق السكن العشوائي

حالة المسكن	النسبة %
جيدة	27
غير جيدة	50
متضررة بسبب القدم	%33
المجموع	%100

المصدر: الدراسة الميدانية (عام 2003م)

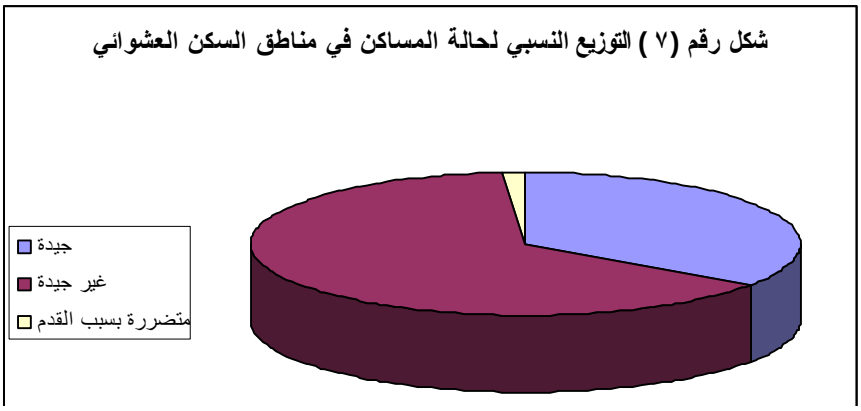

4- تجهيزات المسكن: تبيّن من خلال الدراسة الميدانية أن 74% من المساكن العشوائية بدون مطبخ مستقل، و60% خالية من الحمام، أو دون صرف صحي نظامي، ودون كهرباء، أو مياه شرب، وذلك لعدم ارتباطها بشبكة نظامية، كون هذا البناء عشوائياً.

3- الأوضاع الاقتصادية:

ترتفع نسبة البطالة في هذه الأحياء، وينخفض الدخل ولاسيَّما البطالة الظاهرة والمقنعة، والبطالة الجزئية، وانخفاض الوعي الصحي، وزيادة نسبة التلوث البيئي – وانخفاض نسبة المستوى التعليمي. وتبيّن من خلال الدراسة الميدانية أن طلاب المرحلة الثانوية تصل نسبتهم إلى 12% من مجموع المتعلمين، و18% في المرحلة الإعدادية. وتزداد النسبة في المرحلة الابتدائية.

4- الأوضاع الاجتماعية:

تميزت هذه المناطق بازدياد نسبة مساهمة المرأة في العمل إذْ إنَّ 74% من النساء يعملن في ميادين عمل مختلفة، وترتفع نسبة الجنوح عند الشباب وكثرة المشكلات

الاجتماعية، وارتفاع حالات الطلاق، وتعدد الزوجات وازدياد التسرب من المدارس، وانتشار الفقر والأمية.

5- تناقص مساحة الأرض الزراعية حول المدن:

وذلك بسبب الزحف العمراني العشوائي، وتحول تلك المساحات المزروعة إلى كتل إسمنتية وأبنية عشوائية. في أغلب المدن الكبرى العربية؛ ويؤدي هذا إلى تراجع المناطق المزروعة التي كانت تشكل متنفساً للمدينة.

6- في مجال التلوث البيئي:

ازدادت نسبة التلوث البيئي في مناطق السكن العشوائي/أحياء العشش والصفيح (التنك)؛ وذلك بسبب تراكم النفايات وعدم ترحيلها، وبسبب عدم وجود صرف صحي مناسب. إذ تبيّن أن أكثر من 70% من المساكن العشوائية في تلك المدن وحولها هي دون شبكة صرف صحي. ويشكل هذا خطراً عن صحة السكان، ويؤدي إلى تلوث البيئة.

7- في مجال الكثافة السكانية:

ترتفع الكثافة السكانية ارتفاعاً كبيراً، في مناطق السكن العشوائية ويصل المعدل الوسطي إلى 80 ألف نسمة /كم2 . [1] ذلك بسبب الاكتظاظ السكاني في مساحات محدودة كما هو الحال في ضواحي دمشق والقاهرة وبيروت والعديد من تلك المناطق في صنعاء، والخرطوم وتونس، والرباط وبقية العواصم العربية، وللمقارنة فإن كثافة السكان في الدائرة السادسة في مدينة باريس تساوي 60 ألف نسمة /كم2.

8- نشوء مشكلات النقل والمواصلات:

وعدم وجود الطرق الإسفلتية المعبدة إلا في نطاق محدود، ومياه الشرب. إذ يضطر سكان تلك الأحياء العشوائية إلى شراء مياه الشرب، وعدم وجود شبكة كهرباء

---

[1] د. قاسم الربداوي – نتائج الدراسة الميدانية عام 2002.

حديثة وإنارة؛ إن وجد ذلك فإنه يتم بشكل غير قانوني، وكذلك نقصان شبكة الهاتف، وفقدان البنية التحتية النظامية.

ويتضح من خلال الدراسة الميدانية أن معظم المدن الكبرى العربية تعاني من تلك المشكلات ومن ظاهرة النمو السكني العشوائي. وفيما يأتي دراسة لهذه الظاهرة في العديد منها:

1- في مدينة بيروت: نشأت أحياء شعبية تقيم فيها فئات سكانية فقيرة وخاصة في أحياء [1] صبرا وشاتيلا وفي مناطق مار الياس، طريق المصيطبة، حوش الرمال، كرم الزيتون، بير حسن، وفي برج البراجنة، شاتيلا، الغبيري، جسر الباشا تل الزعتر، برج حمود، حوش ثابت، واتجه النمو العمراني لمدينة بيروت نحو الجنوب بشكل كبير خاصة في الضاحية الجنوبية، ونشأت بيروت الكبرى وتصل نسبة سكان المناطق العشوائية إلى نحو 30%.

2- في مدينة القاهرة: ظهرت أحياء العشش وازدادت توسعاً وتراكماً في أنحاء القاهرة الكبرى كلّها في أطراف المدينة وقلبها ولاسيَّما في حول الترع والمصارف [2] المائية، مثل ترعة الإسماعيلية والترعة الموازية لسكة حديد الوجه القبلي، وفي المناطق الزراعية، وعلى طول محاور السكك الحديدية، وفي المناطق الأثرية، وأراضي الوقف، وانتشرت العشش في المناطق كلّها وسكانها الذين هاجروا من خارج المدينة ومن قلبها.

ويقدر عدد سكان القاهرة الكبرى بنحو 20 مليون نسمة عام 2007، وأكثر من 30% من سكانها يعيشون في عشش مبنية من مواد بسيطة والتي تفتقد للمتانة والأسس العمرانية.

---

[1] د. فاعور علي – بيروت – التحولات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. عام 1975-1990 – كتاب نشر المؤسسة الجغرافية – 375 صفحة.

[2] د. فتحي مصلحي – كتاب تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى عام 1988 – القاهرة. ص411 – طبع دار المدينة المنورة.

3- الخرطوم: نمت على أطرافها كثير من أحياء السكن العشوائي على حساب الأراضي الزراعية، وأقام فيها أكثر من 30% من مجموع السكان، وكذلك الأمر في صنعاء في اليمن حيث أحيطت بأحياء السكن العشوائي.

4- مدينة طرابلس: تصل نسبة المناطق العشوائية إلى 25%، وفي تونس ظهرت أيضاً هذه الأحياء العشوائية بسبب النمو الطبيعي للسكان، وبسبب الهجرة الوافدة وعدم وجود ضوابط لإيقاف نمو السكن العشوائي.

5- مدينة الجزائر: العاصمة حيث توسعت أحياء السكن العشوائي التي لا تخضع لقوانين على حساب الأراضي الزراعية، وأقام في مناطق السكن العشوائي أكثر من 35% من السكان.

وفي الدار البيضاء تنتشر أحياء السكن العشوائي التقديرية على تجمعات عشوائية تحيط بالمدينة المركزية، ويقطنها نحو 30% من سكان العاصمة. وكذلك في مدينة نواكشوط في موريتانيا حيث نشأت أحياء العشش، وتوسعت أيضاً بشكل كبير، ويقيم فيها نحو 40% من سكان العاصمة.

6- مدينة الرياض: تنخفض نسبة مناطق السكن العشوائي في مدينة الرياض مقارنة بغيرها حتى تصل إلى نحو 20%، وذلك بسبب النمو العمراني المنظم والمخطط، وفق أسس حديثة، وفي مدن الخليج تنخفض نسبة السكن العشوائي.

7- مدينة بغداد: تتميز مدينة بغداد بامتدادها الواسع الأفقي على ضفاف دجلة، ونشأت أحياء للسكن العشوائي بشكل أفقي واسع، ويقدر عدد سكانها بأكثر من 5.216 مليون نسمة عام 2000م، منهم نحو 25% يقيمون في أحياء سكن عشوائي.

8- مدينة عَمان: فقد حدث توسع سكني عشوائي ونشأت مخيمات عديدة وتقدر نسبة سكانها بحوالي 25% من سكان عَمان الكبرى.

وقد تميزت أحياء السكن العشوائي (مناطق المخالفات السكنية أحياء العشش والأحياء القصديرية) بفقدان التخطيط العمراني وبكثافة سكانية عالية، وشكلت تجمعات سكانية كبيرة نمت نمواً فوضوياً، وهي تفتقد إلى الأسس التخطيطية العمرانية بسبب النمو السكاني الكبير والهجرة الوافدة الداخلية والخارجية، وشكل ذلك عبئاً على التخطيط المدني والعمراني وتشويهاً للمدن.

خامساً: المقترحات والحلول لمشكلة السكن العشوائي وتخطيطها:

أولاً: في مجال السكن العشوائي وأحياء العشش والصفيح.

بسبب تلك المخاطر والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية في المدن الكبرى العربية، ونشوء تجمعات سكانية كبيرة تفتقد إلى الشروط العمرانية والتي تشكل خللاً في النسيج العمراني لها، وما يترتب على ذلك من مشكلات مثل التضخم السكاني الكبير والكثافة السكانية العالية والأوضاع الاجتماعية المتدنية لسكان تلك المناطق فإن من المهم أن يتوجه هذا البحث بمجموعة من المقترحات لحل هذه المشكلة التي تتعرض لها أغلب المدن العربية، علماً بأن هذه الظاهرة عالمية، وهذه المقترحات هي:

1- العمل على إيقاف ظاهرة السكن العشوائي والزحف العمراني باتجاه الأراضي الزراعية حول مدن العواصم في الوطن العربي.
2- العمل على إيجاد تجمعات سكانية مخططة عمرانياً تشكل ضواحي ذات طابع شعبي وتبعد عن تلك المدن بمسافة لا تقل عن 15كم من حدود مناطق السكن العشوائي.
3- إصدار المخططات التنظيمية من قبل وزارات الإسكان، والإنشاء والتعمير، لتلك التجمعات المقترحة البديلة لمناطق السكن العشوائي وبأسعار رخيصة ومساعدة سكانها على البناء بشكل ميسر عن طريق منح قروض مددها طويلة الأجل ودون فوائد.

4- معالجة مناطق السكن العشوائي الحالية وتسوية أوضاعها، ومنح الرخص لأصحابها بعد إجراء مسح شامل لها وإحصاؤها، وتبيان ما هو صالح منها، وقد خطت سورية خطوات رائدة في هذا المجال من خلال صدور القانون رقم(1) لعام 2003م.

5- إيجاد مساكن بديلة لسكان مناطق السكن العشوائي رخيصة، وأن تقوم الحكومات بتقديم المساعدات لهؤلاء السكان لتأمين المسكن المريح والمناسب والرخيص كون معظم سكان السكن العشوائي والعشش هم من الفئات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود.

6- إيجاد الأرض العمرانية المنظمة حول العواصم وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية الهائلة التي تتعرض لها مدن العواصم بسبب النمو الطبيعي الكبير والهجرة الوافدة.

7- حماية الأراضي الزراعية حول المدن والعواصم من التآكل والقضم، ومنع الزحف العمراني العشوائي والتراكمي فيها؛ لأنها تشكل متنفساً ورئة لتلك المدن، ولذلك تجب المحافظة عليها.

8- تشجير الأحزمة المحيطة بالمدن ذات الأرض المكشوفة وزراعتها بالأشجار الحراجية والمثمرة.

9- الاهتمام بزراعة مزيد من الأشجار التي تتحمل الجفاف حول المدن الخليجية، وزيادة عدد تلك الأشجار كونها تلائم تلك المنطقة من حيث تحملها للجفاف وملاءمة التربة لها.

10- إحاطة المدن الكبرى العربية بأحزمة خضراء بدلاً من أحزمة السكن العشوائي، وذلك للحفاظ على البيئة.

11- وضع سياسة للتمويل السكني للعائلات الفقيرة في أحزمة الأحياء الشعبية، والسكن تلعشوائي ومناطق المخالفات وأحياء العشش والصفيح السكنية.

12- تشجيع الجمعيات السكنية في بناء المزيد من الوحدات السكنية الشعبية وأن يتم البناء بإشراف الحكومات العربية ومن قبل وزارات الإسكان في تلك البلدان.

13- مكافحة التلوث البيئي والاهتمام بالصرف الصحي وإنشاء محطات معالجة لها خارج حدود التجمعات السكانية.

14- العمل على الحد من الهجرة الداخلية إلى المدن، وخاصة إلى مناطق السكن العشوائي كون تلك المدن أصبحت متضخمة بحجمها وسكانها وإن هذا التضخم والامتداد العشوائي يشكل حالة غير صحيحة وخللاً في النسيج الحضري والعمراني لتلك المدن ويشكل خللاً في التوزيع الجغرافي للسكان بين المدينة والريف وبين المدن المتوسطة والصغيرة والعواصم، حيث أضحت العواصم تشكل تقريباً نحو 30% من مجموع تلك البلدان بشكل وسطي، وفي بعض البلدان تصل النسبة إلى 50%، كما أظهر البحث.

15- إيجاد التوازن في النمو الحضري بين المدينة الأولى في كل دولة وبقية المدن.

16- إلغاء الحدود الإدارية بين المدينة ومناطق السكن العشوائي، وتخديم مناطق السكن العشوائي وكأنها جزء من المدينة.

ثانياً: في مجال النمو السكاني:

لمَّا كان النمو السكاني يعدُّ السبب الرئيسي في ظاهرة النمو السكاني العشوائي والزحف العمراني باتجاه الأراضي الزراعية وتضخم المدن فإنه من الأهمية معالجة هذه الظاهرة وذلك من خلال ما يأتي:

1. إحداث مركز للبحوث السكانية والنمو الحضري على مستوى الوطن العربي، وذلك للقيام بالبحوث السكانية للعمل على تخطيط ظاهرة النمو السكاني بشكل عقلاني في مدن العواصم.
2. تخطيط ظاهرة الهجرة الداخلية، وتنظيمها كونها تعدُّ من أسباب تضخم العواصم العربية، وتخطيط حجم الهجرة الخارجية إلى تلك المدن.
3. معالجة ظاهرة ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان في البلدان التي تكون عن طريق تنظيم الخصوبة السكانية.

المـــراجـــع

1- د. جمال شاهر آغا جغرافية الوطن العربي–دمشق مديرية الكتب الجامعية عـــام 1987.

2- د. علي فاعور – مستقبل المدن العربية: النـــدوة الجغرافيـــة الأولـــى –جامعـــة دمشق، 1995-1996م.

3- د. علي فاعور– بيروت والتحولات الديموغرافية الاقتصادية والاجتماعية – مأســـاة شعب وأرض 1975-1990. كتاب نشر المؤسسة الجغرافية، بيروت 375 صفحة.

4- د. علي موسى: دمشق: مصايفها ومنتزهاتها – دليل السائح العربـــي – كتـــاب دمشق عام 1999.

5- د. فتحي محمد مصيلحي– كتاب تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى عام 1988 ص 411 – طبع بدار المدينة المنورة. 542 صفحة.

6- د. قاسم ربداوي: كتاب – دمـــشق – التحـــولات الديموغرافيـــة والاقتـــصادية والاجتماعية 1950 – 1992. دمشق.

7- د. قاسم ربداوي – جامعة دمشق – قسم الجغرافيا – نتائج الدراســـة الميدانيـــة لمناطق السكن العشوائي. عام 1990-1994-2005 - وتقديرات الباحث.

8- د. قاسم ربداوي: النمو السكاني والسكني في مدينة دمشق – النـــدوة الجغرافيـــة الأولى – قسم الجغرافية– جامعة دمشق.

9- د. قاسم ربداوي: ندوة السكن العشوائي في سورية عام 1991، وزارة الإسكان والمرافق في سورية.

10- المجموعات الإحصائية في الجمهورية العربيـــة الـــسورية، للأعـــوام 1998-1981- 1990 -1998-2000-2002.

11- المجموعة الإحصائية لجامعة الدول العربية. عام 2000.

12- محافظة دمشق إحصائيات عام 1990-2000، الجمهورية العربية السورية.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2008/8/20.